

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تأثير الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية

Impact of accounting measurement and disclosure on the effectiveness of fiscal control

عزالدين محمد نجيب azzedine mohamed nadjib يوسف عاشور yousfi achour

yousfiachour76@gmail.com azzedinenadjib15@gmail.com

جامعة يحي فارس المدية – مخبر التنمية المحلية المستدامة -

المؤلف المرسل: عزالدين محمد نجيب azzedine mohamed nadjib الإيميل: azzedinenadjib15@gmail.com

تاريخ القبول: 2020-09-21

تاريخ الاستلام: 2020-06-12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية، من خلال توزيع وتحليل استبيان بعينة من مديريات الضرائب الولائية والممارسين لمهنة المحاسبة والجبائية، ومن ثم تقدير واختبار نموذج إنحدار خطي للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن القياس والإفصاح المحاسبي في ظل نظام المحاسبي المالي كان له تأثير إيجابي على فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، كما أوصت هذه الدراسة على ضرورة التطبيق الجيد لمبادئ النظام المحاسبي المالي، والتي تساهم في جودة الإفصاح المحاسبي كون أنه يسمح بإعطاء قوائم مالية تحتوي على معلومات ذات مصداقية قابلة للمقارنة وملاءمة لمختلف مستخدميها، وهذا جاء نتيجة للأخذ بكل متطلبات القياس المحاسبي التي تسمح بإنتاج معلومة مالية موثوق بها.

كلمات مفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الرقابة الجبائية.

Abstract :

The aim of this study is to determine the impact of measurement and accounting disclosure in accordance with the financial accounting system on the effectiveness of fiscal control, through the distribution and analysis of a questionnaire with a sample of state fiscal directorates and practitioners of the accounting and fiscal, in order to estimate and test the multiple linear regression model. we have concluded that the accounting disclosure and measurement under this system had a positive impact on the fiscal control in Algeria.

This study also recommended the necessity of that good application of the principles of this system because It contributes to the quality of accounting disclosure and allows the presentation of financial statements that contain comparable, reliable information, due the adoption accounting measurement.

Keywords: financial accounting system, fiscal control.

1. مقدمة:

بالجانب التقني. و لقد تكلفت هذه الإصلاحات باعتماد الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، و ركز النظام المحاسبي المالي على الإفصاح المحاسبي لما له من تأثير في مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، ولهذا أخذ بكل متطلبات وبدائل القياس التي تزيد من مصداقية نتائجه.

إعتمدت الجزائر ومنذ تخلها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي و المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني والذي عانى من نقائص عديدة منها غياب الإطار الفكري، و عدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية، إضافة إلى نقائص تتعلق

بما يتوافق والدراسة النظرية بالاعتماد على دراسات سابقة في الموضوع، أما في الجانب التطبيقي فقد تم إجراء دراسة حالة بالاعتماد على الاستبانة مع استعمال برنامج SPSS كأداة لعرض وتبويب المعلومات التي تم جمعها، واستخدام الأساليب الاحصائية مثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لنمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة (لقاء مالك عبد الرحمان، 2019)¹ " دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي": هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي بما يعزز الثقة بين المكلفين (الشركات) والسلطة الضريبية وقد كان مجتمع وعينة الدراسة بعض من الشركات المسجلة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب في العراق، والتي قدمت معلومات مناسبة لطبيعة أنشطتها وتعاملت السلطة المالية معها برضا من خلال قبول النتائج الواردة في حساباتها، وقد تم اختيار عدد من القوائم المالية لتلك الشركات للسنوات 2012 – 2015 وتحليلها وقد أسفرت نتائج الدراسة، على أن السلطة الضريبية هي أحد المستفيدين من التقارير المالية والتي تعتمد عليها في عملية التحاسب الضريبي كأساس لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة وأن الإفصاح المحاسبي الجيد يخلق تأريخا جيدا للشركة ولما يقرب الحسابات لدى السلطة المالية، وهو ما يؤدي الى قبول السلطة الضريبية للنتائج التي تظهرها القوائم المالية ويتم ربط الضريبة على أساسها وهو ما يمثل غاية المكلف في قبول نتائج حساباته، وكذلك يحقق رسالة مراقب الحسابات في جودة عمله في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

2.2 دراسة (بشير علوان حمد، حيدر عمران سهر، 2016)²

أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة": انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن الأخذ بمحددات القياس المحاسبي يقلل الفجوة بين الممارسة المحاسبية والمتطلبات الضريبية بما يحقق دخل ضريبي أكثر عدالة عند اعداد القوائم المالية، وتوصل الباحث إلى أن محددات القياس المحاسبي تعطي دليل واضح لإدارة الشركات لإتباع طرق وأساليب ثابتة لمعالجة المشاكل المحاسبية في القياس من أجل اعداد قوائم مالية تبين حقيقة الوضع المالي للشركة، وتوفير أدلة

تعتبر الجبائية من بين أهم إيرادات الدولة لهذا تسعى جاهدة إلى تحصيلها وذلك عن طريق سن قوانين متعلقة بكيفية التحصيل وقوانين تحدد إجراءات الرقابة الجبائية، إلا أن المكلف بالضريبة أحيانا يحاول الإفلات من دفعها عن طريق استغلاله بعض الثغرات القانونية، وفي هذا السياق يرى العديد من المختصين أن النظام المحاسبي المالي من خلال طرق القياس التي يتبعها وعملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية بشكل صادق وموثوق قد يعزز الرقابة الجبائية.

1.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بوجود فجوة بين الممارسات المحاسبية والمتطلبات الجبائية عند عدم القياس المحاسبي السليم لعمليات المؤسسة والذي سوف يؤدي الى قوائم مالية مفصح عنها غير دقيقة، وهذا ينعكس سلبا في تحديد مبلغ الضريبة الحقيقي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتمحور إشكالياتها في: كيف سيؤثر الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر؟.

2.1 أهداف الدراسة: تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور الإفصاح في القوائم المالية حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي.
- إبراز دور القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.
- توضيح دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل عملية الرقابة الجبائية.
- صياغة نموذج إنحدار خطي للعلاقة بين الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وفعالية الرقابة الجبائية.

3.1 فرضية الدراسة: كإجابة قبلية عن إشكالية الدراسة فإننا

نسعى إلى اختبار الفرضية التالية:

الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي

يساهم في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر.

4.1 منهجية الدراسة:

أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يساعدان على التحليل الشامل والعميق لمشكلة الدراسة،

الإثبات ضمن الحسابات المقدمة والتي تعتبر كلمة الفصل في قبول الحسابات الواردة في القوائم المالية من عدمه.

3.2 دراسة (بن عثمان عائشة، 2018 - 2019)³ "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية نظام التدقيق الجبائي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر التدقيق الجبائي من أهم الإجراءات التي منحت للإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا التأكد من التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي، وذلك بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2005 – 2017، مع الإشارة إلى أنه تمت معالجة هذه الدراسة انطلاقاً من تحليل وتقييم احصائيات نظام التدقيق الجبائي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتتمثل في الاحصائيات المتعلقة بالتدقيق الجبائي على الوثائق، التدقيق الجبائي في المحاسبة، التدقيق الجبائي المصوب في المحاسبة والتدقيق الجبائي المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، عن طريق استخدام مؤشر عدد القضايا المراقبة ومؤشر المنازعات الجبائية، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي قد ساهم في تقليص عدد القضايا المراقبة مقارنة بعدد القضايا المراقبة خلال فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، ويعد التدقيق الجبائي في المحاسبة والتدقيق الجبائي المصوب في المحاسبة من بين أهم أشكال التدقيق الجبائي التي تنتهجها الإدارة الجبائية في التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين، مما يسمح لها بالكشف عن الأخطاء والانحرافات، ومن ثم استرجاع الموارد المالية المهربة جبائياً لصالح الخزينة العمومية.

3. الإطار النظري للدراسة:

1.3 الإفصاح والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي:

1.1.3 النظام المحاسبي المالي: في ظل ضرورة التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية كمطلب أساسي للتكيف مع بيئة الأعمال الدولية، تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي بهدف إحداث توافق بين الممارسات المحاسبية المحلية مع تلك الدولية، وبهذا

فإن هذا النظام يشكل خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية⁴، وقد تم اعتماد النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ووفق المادة الأولى من هذا القانون يسمى النظام المحاسبي المالي في صلب النص بالمحاسبة المالية، ويعرف هذا القانون المحاسبة المالية على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"⁵.

واستناداً على ما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي هو نظام يسمح بتنظيم المعطيات المالية ويقدم الصورة الصادقة عن الكيان من خلال ما يعرض من قوائم مالية خلال نهاية السنة المالية، حيث أن هذا النظام يستند على مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأعمال المحاسبية.

1.1.1.3 أهداف النظام المحاسبي المالي: هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومن بين هذه الأهداف نجد⁶:

- تقرب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المصادق عليها من قبل معظم الدول.
 - إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني في إطار الشراكة أو الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الحد من التهرب الضريبي.
 - إنتاج معلومات بمميزات واضحة وسهلة الفهم، مفيدة، ذات موثوقية، ذات مصداقية، قابلة للمقارنة، وتساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم⁷.
 - توحيد الإفصاح أي تقديم قوائم مالية ذات محتوى كاف وملائم وخالي من الأخطاء الجوهرية.
 - تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملاً في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشكل اختلاف الطرق المحاسبية.
 - تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
 - المساعدة على نمو ومردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية⁸.
- 2.1.1.3 الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي:

الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وفق التكلفة التاريخية كقاعدة عامة، والتي من خلالها يتم تسجيل كل العمليات والأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها مع افتراض ثبات قيمة النقود، بحيث تعبر القيم عن الماضي دون الأخذ بالاعتبار التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة، وتنص المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07 – 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تقيد في محاسبة الكيان عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء بتكلفتها التاريخية وتعرض في القوائم المالية على أساس قيمتها عند تاريخ معابنتها دون الأخذ بآثار تغيرات السعر أو تطور القدرة للعملة¹²، في حين الأصول ذات الخصوصية تستند في التقييم والقياس إلى القيمة الحقيقية (العادلة)، قيمة الانجاز والقيمة المحينة (قيمة المنفعة)، على النحو التالي¹³:

- نموذج قيمة الانجاز: تسجل بعض عناصر الأصول بمبلغ الانجاز الذي يأتي جراء تراكمات عملية الانجاز للأصل المحدد، وهو يقابل المبلغ المالي الذي يمكن أن تتحصل عليه المؤسسة عندما تتنازل عن الأصل المعني بهذا الأسلوب من التقييم.

- نموذج القيمة المحينة (قيمة نفعية): تسجل عناصر الأصول بالقيمة السوقية في زمن محدد ودقيق، مما يفسر التسجيل بالقيمة المحينة وفق آليات السوق ووفق قيمة الاستعمال لنفس الأصل في توليد العوائد الاقتصادية.

- نموذج القيمة العادلة (الحقيقية): يمكن تعريفها على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة، فالنظام المحاسبي المالي تبنى مبدأ القيمة العادلة ضمن مبادئ التقييم المحاسبي والذي اصطلح عليه بالقيمة الحقيقية وقد أعطى لها تعريفا لا يختلف عن المعنى الوارد في المعايير الدولية للمحاسبة، مما يعطي معلومات مالية ملائمة وفي التوقيت المناسب، إلا أنه يواجه صعوبات تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية¹⁴.

من خلال ماسبق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي جاء بعدة تغييرات فيما يخص القياس المحاسبي ولعل أبرزها ما يلي¹⁵:

1.2.1.3 تعريف الإفصاح المحاسبي: الإفصاح يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير للوحدة الاقتصادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات والذي من شأنه تحريف الصورة الحقيقية لأداء الوحدة⁹.

2.2.1.3 دور النظام المحاسبي في تفعيل الإفصاح المحاسبي: المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي تعتبر أكثر مصداقية، وموجهة أكثر نحو قياس الأداء، وتهدف إلى تحسين مصداقية التوقعات، كما أنّ احترام مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني هو الأساس الرئيسي للنظام المحاسبي الجديد، لما له من تأثير على القوائم المالية من حيث إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة، ومفهوم الصورة الصادقة والحقيقية الذي بدوره يعتمد على مبادئ وقواعد وسياسات محاسبية سليمة، ولا تحتل الغموض والعيوب، وبالتالي على الإدارة إثباتها بالعناية التامة، وعلى هذا الأساس أكد الإطار التصوري أنه إذا كانت بعض المعايير المحاسبية قد تشوه صورة المؤسسة عند استعمالها ينبغي على المؤسسة عدم تطبيق هذه المعايير، وهذا ما يؤكد مبدأ الصورة الصادقة¹⁰.

و على هذا الأساس يمكن القول أنّ القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية تعتبر خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي والمالي.

3.1.3 القياس المحاسبي في النظام المحاسبي المالي:

ذكرنا أنفا أنّ النظام المحاسبي المالي قد خطى خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي، ولعل بلوغ هذا الهدف كان نتيجة لاعتماده متطلبات وبدائل القياس المحاسبي.

1.3.1.3 تعريف القياس المحاسبي: حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB فإنّ القياس هو " عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محدّدة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتّخاذ القرار"¹¹.

2.3.1.3 نماذج القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي: لقد حدّد النظام المحاسبي المالي طريقة تقييم وقياس عناصر

- 2.2.2.3 الرقابة المعمقة: وهو الشكل الثاني من أشكال الرقابة الجبائية، وتعد الرقابة المعمقة رقابة خارجية أي رقابة في عين المكان وتكون في الأماكن التي يزاول المكلفون بالضريبة أنشطتهم وتهدف إلى التأكد من صحة المصرح به من المعلومات عن طريق الفحص الميداني للوثائق والدفاتر المحاسبية وهذا بغرض المقارنة بين ما صرح به وما هو موجود في الواقع، وإن الهدف الأساسي لهذا النوع من الرقابة هو استدراك للتهرب الضريبي واستمرار للرقابة على الوثائق، حيث تقوم مديرية البحث والمراجعات على مستوى المركزي برمجة المكلفين الخاضعين للرقابة بناء على اقتراحات المديرية الولائية ومعلومات أخرى بحوزتها¹⁸.
- يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى تغيير التقديرات أو طرق القياس المحاسبي إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية.
- الأصول المالية المملوكة لغرض التعاملات يجب تقييمها بالقيمة العادلة.
- مؤونات الأعباء يجب تحيينها إذا كانت لعملية التحيين أثر هام.
- الأصول والخصوم الخاصة بالضريبة المؤجلة التي تم تحيينها في القوائم المالية المجمعة يجب إعادة ردها للقيمة الاسمية.
- الأصول البيولوجية يجب ان تقيم بالقيمة العادلة.

3.3 أثر النظام المحاسبي المالي على الرقابة الجبائية: ذكرنا سابقا

أن النظام المحاسبي المالي من خلال مبادئه قد ساهم في عملية الإفصاح المحاسبي كون أنه يسمح بإعطاء قوائم مالية تحتوي على معلومات ذات مصداقية قابلة للمقارنة وملاءمة لمختلف مستخدميها، وهذا جاء نتيجة للأخذ بكل متطلبات القياس المحاسبي التي تسمح بإنتاج معلومة مالية موثوق بها، وتقديم قوائم مالية ذات مصداقية وتعبّر عن واقع المؤسسة وتلبي احتياجات مستخدميها، ولعل من أبرز مستخدمي هذه القوائم هي الإدارة الجبائية، فإتباع طرق قياس سليمة تؤدي إلى إفصاح عن معلومات ذات جودة، الأمر الذي يمكن الإدارة الجبائية من القيام بإجراء الرقابة الجبائية بيسر واكتشاف كل التلاعبات المحتملة.

4. منهجية الدراسة الميدانية:

1.4 مجتمع الدراسة:

تحقيقاً لأهداف البحث، المتمثلة في توضيح أثر الإفصاح والقياس المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، اتجهت الدراسة إلى التعامل مع مجتمعين مختلفين، الأول يمثل المديرية الولائية للضرائب، وهذا لجمع بيانات تسمح بقياس مستوى فعالية الرقابة الجبائية.

أما مجتمع الدراسة الثاني فيمثل أكاديمي وممارسي مهنة المحاسبة والجبائية في الجزائر من أساتذة جامعيين، محاسبين معتمدين، خبراء محاسبة، ومحافظي حسابات، وهذا لجمع بيانات تسمح بقياس مستوى تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- تحدد المبالغ المالية الخاصة بعناصر القوائم المالية التي سجلت محاسبيا من خلال عملية القياس المحاسبي وعلى أساس هذا القياس يتم إعداد قائمتي المركز المالي والدخل.
- وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ النظام المحاسبي المالي أخذ بكل متطلبات وبدائل القياس التي يمكن أن تزيد من مصداقية نتائجه.

2.3 الرقابة الجبائية :

1.2.3 تعريف الرقابة الجبائية: هي مجمل العمليات التي ترمي إلى مراجعة محاسبة مؤسسة ما من خلال مقارنتها بعناصر الاستغلال وبالعناصر الخارجية بغية التحقيق في التصريحات المكتتبية والتأكد من صدقية أساس مختلف الضرائب والرسوم المستحقة بعنوان نشاط مهني¹⁶.

2.2.3 أشكال الرقابة الجبائية: إن المراقبة الجبائية للتصريحات الجبائية تأخذ عدة أشكال فيمكن أن تباشر بصفة عامة أو معمقة.

1.2.2.3 الرقابة العامة: إن الرقابة العامة تتم على مستوى مفتشيات الضرائب حيث، يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة العامة وهي الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضرائب وتتم المراقبة على شكل فحص تمهيدي ومن غير تنقل أو إجراء أبحاث خاصة¹⁷.

الجدول رقم (1): اختبار صدق الأداة

مجموع عبارات الاستبيان	معامل Alpha croubach
21	0.97

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول السابق يوضح أنّ معامل Alpha بلغ 0.97 J 21 عبارة من مكونات الاستبيان معاً، وتعتبر هذه القيمة كافية للحكم على وجود الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وتحقيق شرط الاعتمادية على المقاييس المستخدمة كونها تتجاوز نسبة 0.6 المتعارف عليها وهذا يعني ان المقاييس تتمتع بدلالة ثابتة ومقبولة حيث يرجع ارتفاع قيمة Alpha croubach إلى الدقة في اختيار عينة الدراسة.

2.4 وصف مفردات عينة الدراسة:

الجدول التالي يلخص مواصفات الأفراد المجيبين على الاستبيان، من حيث خاصية المستوى التعليمي، الوظيفة:

وقد تمّ أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدّراسة الأول تمثلت في: المديرية الولائية للضرائب لولاية تيارت والمديرية الولائية للضرائب لولاية تسمسليت، أما بالنّسبة إلى مجتمع الدّراسة الثّاني فقد تمّ اختيار 2 مكاتب لخبراء محاسبين، 5 مكاتب لمحافظة الحسابات، 3 مكاتب لمحاسبين معتمدين، و10 أستاذ جامعين متخصصين في مجال المحاسبة والجباية، موزعين على ولايتي تيارت وتسمسليت.

لجمع بيانات الدّراسة تمّ استخدام أسلوب الاستبيان، بينما لعرضها وتحليلها تمّ استخدام برنامج التحليل المسّمي: "الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS" طبعة 23، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى تقدير واختبار نموذج إنحدار خطي للعلاقة بين الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وفعالية الرقابة الجبائية.

كما تمّ تقدير معامل Alpha croubach لاختبار صدق الأداة، كما يلي:

الجدول رقم (2): يمثل وصف أفراد عينة الدراسة

التغيرات	الفئة	التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	ليسانس	17	53 %
	ماستر/ماجستير	5	15 %
	دكتوراه	10	31 %
	المجموع	32	100 %
الوظيفة	محاسب معتمد	3	9 %
	محاظ حسابات	5	15 %
	خبير محاسب	2	6 %
	مفتش ضرائب	12	37 %
	أستاذ جامعي	10	31 %

المجموع	32	% 100
---------	----	-------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (2). أن 53% من المستجوبين لهم مستوى ليسانس، في حين 15% من ذوي الشهادات ماستر/ ماجستير، و 31% من ذوي مستوى دكتوراه، في المقابل 9% من المستجوبين يشغلون وظيفة محاسب معتمد، و 15% يشغلون وظيفة محافظ حسابات، و 6% خبير محاسب، و 37% يشغلون وظيفة مفتش ضرائب و 31% أساتذة جامعيين، وعليه يلاحظ أن

69% من المستجوبين ممارسين لمهنة المحاسبة والجباية وبالتالي لهم القدرة على تحديد أثر الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية.

3.4 نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة:

فيما يلي نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة حول محور الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (3): الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

محايد		لا		نعم		العبارة
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
الإفصاح: تتضمن المعلومات التي تفصح عنها إدارة المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي مايلي:						
27	9	15	5	54	18	إعداد المعلومات المحاسبية في الوقت المحدد
22	7	25	8	53	17	معلومات محاسبية شاملة وواضحة في القوائم المالية
31	10	22	7	47	15	كشوف ملحقة للقوائم المالية
19	6	19	6	62	20	التغير في الطرق والسياسات المحاسبية
31	10	37	12	31	10	تفسيرات التغير في صافي الأرباح/الخسائر
22	7	22	7	56	18	الموازنات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمؤسسة
القياس: تتصف المعلومات المحاسبية التي تعدها إدارة المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي بالخصائص التالية:						
6	2	6	2	87	28	تعبر بصدق عن مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة
9	3	3	1	87	28	مبنية على أساس موضوعي
6	2	16	5	78	25	تميز بالبساطة والوضوح والقابلية للفهم
9	3	3	1	87	28	موثوقية المعلومات
6	2	19	6	90	29	مفيدة وملئمة لمستخدمي القوائم المالية
6	2	19	6	75	24	تقدم صورة واضحة عن الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح أن عينة الدراسة ترى المعلومات المفصّل عنها وفق النظام المحاسبي المالي تعد مقبولة وكافية في المتوسط، وتتصف بأغلب الخصائص الموضحة في العبارات أعلاه حيث كانت إجابات أفراد العينة متقاربة من حيث الموافقة على معظم فقرات الاستبيان.

بعد تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، سنقوم من خلال الجدول الموالي بتحديد العوامل المؤثرة في فعالية الرقابة الجبائية بالاعتماد على خصائص عملية الرقابة الجبائية كما يلي:

الجدول رقم (4): العوامل المؤثرة في فعالية الرقابة الجبائية

محايد		لا		نعم		العبارة
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
تتصف عملية الرقابة الجبائية بالخصائص التالية:						
31	10	9	3	59	19	إعداد برنامج الرقابة الجبائية ومتابعته من طرف السلطات المركزية
22	7	62	20	15	5	إجراءات البرمجة تسمح بالانتقال من الرقابة العامة الى الرقابة المعمقة استنادا إلى معايير موضوعية
19	6	81	26	00	00	معايير البرمجة تتماشى مع التحولات الاقتصادية
6	2	56	18	37	12	اختيار أعوان مؤهلين يتمتعون بشروط الكفاءة والنزاهة والالتزام بأخلاقيات المهنة
15	5	78	25	6	2	التحفيز الفعال والجيد للأعوان من أجل تحقيق الجودة في الأداء
6	2	81	26	12	4	التدريب المستمر للأعوان على أنظمة الإعلام الآلي وأدوات التكنولوجيا المتطورة
19	6	22	7	59	19	مقارنة البيانات المالية الواردة في التصريح الجبائي و الواردة في القوائم المالية
12	4	81	26	6	2	استخدام الأساليب الإحصائية في عملية الرقابة الجبائية
6	2	28	9	65	21	استخدام الحكم المهني في عملية الرقابة الجبائية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجبائية غير مقبول من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة والجبائية من منظور خصائص عملية الرقابة الجبائية.

5. تقدير واختبار نموذج فعالية الرقابة الجبائية - متغيرات

النظام المحاسبي المالي

1.5 التعريف بالنموذج:

يتضح من الجدول رقم (4) أن عملية الرقابة الجبائية لا تتصف بأغلب الخصائص الموضحة أعلاه، ماعدا خاصية إعداد برنامج الرقابة الجبائية ومتابعته من طرف السلطات المركزية، و مقارنة البيانات المالية الواردة في التصريح الجبائي و الواردة في القوائم المالية، بالإضافة الى استخدام الحكم المهني في عملية الرقابة الجبائية، وبالتالي فمستوى فعالية الرقابة الجبائية

تطبيق النظام المحاسبي المالي، أو يكون الإفصاح والقياس المحاسبي بشكل مخالف لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

– (\bar{D}_2, \bar{D}_1) المتغيرين الفرعيين المستقلين للنظام المحاسبي المالي، وهما على التوالي: الإفصاح \bar{D}_1 ، القياس \bar{D}_2 ؛

– γ_1 الميل الحدي للإفصاح، والذي يعني انه كلما تم الإفصاح كما ينص عليه النظام المحاسبي المالي كلما زاد مستوى فعالية الرقابة الجبائية بنسبة γ_1 ؛ أما γ_2 فتمثل الميل الحدي للقياس المحاسبي، والذي يعني أنه كلما كان القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، زاد مستوى فعالية الرقابة الجبائية بنسبة γ_2 .

2.5 تقدير النموذج واختباره:

الجدول التالي يلخص نتائج تقدير واختبار معالم نموذج الدراسة:

اختبار F	معامل التحديد R^2	اختبار T	نسبة التأثير على الجودة	قيمة التأثير على الجودة	قيمة المعلمة	
0.0000	0.93	0.000	% 23.07	6.23	6.23	Q_0
		0.000	%7.33	1.98	0.66	λ_1
		0.000	%5.33	1.44	0.48	λ_2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تمثل نسبة تأثير متغيرات النظام المحاسبي المالي (الإفصاح والقياس المحاسبي).

– $\gamma_1 = 0.66$ ، يعني أنه كلما قامت المؤسسة بالإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة صحيحة، مع افتراض ثبات المتغيرة الفرعية الأخرى للنظام المحاسبي المالي، زادت فعالية الرقابة الجبائية بقيمة 1.98 نقطة من مجموع 27 نقطة، أي ما نسبته 7.33 % من النسبة الكلية لفعالية الرقابة الجبائية.

– $\gamma_2 = 0.48$ ، يعني أنه كلما قامت المؤسسة بالقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بطريقة صحيحة، مع افتراض ثبات المتغيرة الفرعية الأخرى للنظام المحاسبي المالي، زادت فعالية الرقابة الجبائية بقيمة 1.44 نقطة من مجموع 27 نقطة، أي ما نسبته 5.33 % من النسبة الكلية لفعالية الرقابة الجبائية.

في هذا النموذج تعتبر المتغيرات الفرعية للنظام المحاسبي المالي، المتمثلة في الإفصاح والقياس المحاسبي، متغيرات مستقلة، بينما فعالية الرقابة الجبائية متغير تابع.

للتأكد من وجود علاقة خطية بين متغيرات النموذج، تم حساب الخطأ المعياري للتقدير، وقد بلغت قيمته 1.16 ولأنها أقل من 0.3، فإن نموذج الانحدار الخطي المتعدد سيكون مناسب لهذه العلاقة، ويأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{Q} = f(\hat{D}_i)$$

بحيث:

– \bar{Q} : القيمة التقديرية لفعالية الرقابة الجبائية؛ \bar{D} : النظام المحاسبي المالي؛

– Q_0 : مستوى فعالية الرقابة الجبائية عند انعدام المتغيرات الفرعية للنظام المحاسبي المالي، أو عدم الجدول رقم (05): تقدير واختبار نموذج الدراسة

من الجدول السابق يمكن صياغة النموذج المقدر $\bar{Q} = f(\bar{D}_1, \bar{D}_2)$ ، بالإضافة إلى تقديم التحليلات التالية:

– النموذج المقدر للعلاقة بين المتغيرتين الفرعيتين للنظام المحاسبي المالي وفعالية الرقابة الجبائية يأخذ الصيغة التالية:

$$f(\bar{D}_i) = f(\bar{D}_1, \bar{D}_2) = 6.23 + 0.66 \bar{D}_1 + 0.48 \bar{D}_2$$

– القيمة الابتدائية لفعالية الرقابة الجبائية (Q_0) تساوي 6.23 نقطة في حالة عدم وجود المتغيرات الفرعية للنظام المحاسبي المالي أي عدم تطبيق الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي من مجموع 27 نقطة أي ما نسبته 23.07 %، وبالتالي فالنسبة المتبقية عن 100 % أي 76.93 %

الرقابة الجبائية بنسبة 93%، مما ينعكس على الدقة في نتائج الرقابة الجبائية، من خلال التحديد الدقيق لوعاء مختلف الضرائب والرسوم المستحقة على المؤسسات وتشخيص محتوى القوائم المالية ومقارنته مع الإثباتات والتصريحات المقدمة.

كحلول مستقبلية نقترحها من أجل تحسين وزيادة فعالية الرقابة الجبائية ما يلي:

- حتى يتحقق التأثير الإيجابي للنظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية لأبد من التطبيق الجيد لمبادئه والتي تساهم في جودة الإفصاح المحاسبي كون أنه يسمح بإعطاء قوائم مالية تحتوي على معلومات ذات مصداقية قابلة للمقارنة وملاءمة لمختلف مستخدميها، وهذا جاء نتيجة للأخذ بكل متطلبات القياس المحاسبي التي تسمح بإنتاج معلومة مالية موثوقة بها، وتقديم قوائم مالية ذات مصداقية وتعتبر واقع المؤسسة وتلبي احتياجات مستخدميها، ولعل من أبرز مستخدمي هذه القوائم هي الإدارة الجبائية.

- تحسين إجراءات البرمجة بشكل يسمح بالانتقال من الرقابة العامة إلى الرقابة المعمقة استناداً إلى معايير موضوعية تتماشى مع التحولات الاقتصادية.

- التحفيز الفعال والجيد لأعوان الإدارة الجبائية، وتدريبهم المستمر على أنظمة الإعلام الآلي وأدوات التكنولوجيا المتطورة من أجل تحقيق الجودة في أداء الرقابة الجبائية.

- تطوير أساليب الرقابة الجبائية من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية في تقدير الوعاء الضريبي.

6. قائمة المراجع:

1.6 الكتب:

- يقور احمد، صفيح صادق، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي (SCF)، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017.
- ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كأجيبي، وآخرون، السعودية، دار المريخ، 2006.
- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية - IFRS، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
- ياسمينه عمامرة، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي نظري تطبيقي، الجزائر، ألفا للوثائق، 2019.
- مسعود صديقي، المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري I.A.S / I.F.R.S، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

- اختبار (t- test): من الجدول السابق نستنتج أن كل المتغيرتين الفرعيتين للنظام المحاسبي المالي (الإفصاح والقياس)، كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية: $P \leq 0.10$)، أي أن هذه المتغيرات تعتبر متغيرات مفسرة لفعالية الرقابة الجبائية، وبالتالي فإنه توجد علاقة طردية موجبة بين الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي من جهة، وفعالية الرقابة الجبائية من جهة أخرى:

- معامل التحديد R^2 بلغ 0.93 مما يعني أن المتغيرات الفرعية المستقلة (التفسيرية) للنظام المحاسبي المالي (الإفصاح والقياس) استطاعت أن تفسر 93% من التغيرات الحاصلة في فعالية الرقابة الجبائية، والباقي 0.07% يعزى إلى عوامل عشوائية أخرى:

- اختبار (F - test): الخطأ المرافق لإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

6. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في زيادة فعالية الرقابة الجبائية، وفي الأخير تم تقدير، تفسير واختبار نموذج انحدار خطي متعدد يربط بين المتغيرتين المستقلتين للنظام المحاسبي المالي (القياس والإفصاح المحاسبي) وفعالية الرقابة الجبائية كمتغير تابع.

بالنظر إلى النموذج المقدر وكتقييم إحصائي تم قبول فرضية أن الإفصاح والقياس المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي يساهم في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر. حيث تم الإبقاء على متغيرات النظام المحاسبي المالي كعوامل مؤثرة حقيقية على زيادة فعالية الرقابة الجبائية، لأن احتمال الخطأ المرافق لها (P-value) كان أقل من 5%، كما أن الميل الحدي لكل من متغيرة الإفصاح المحاسبي، ومتغيرة القياس المحاسبي، كان موجبا وقد بلغت قيمته على التوالي: 0.66، 0.48، كما أن نتائج الاختبار الجزئي

(T-test) والكلي (F-test) كانت مقبولة، وقيمة معامل التحديد التي بلغت 0.93 بينت أن المتغيرات الفرعية للنظام المحاسبي المالي لها قدرة على تفسير التغيرات التي يمكن أن تحصل في فعالية

- ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2019.
- بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الجزائر، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- 2.6 المقالات والمدخلات
- لقاء مالك عبد الرحمان، دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 47، 2019.
- بشير علوان حمد، حيدر عمران سهر، أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1، 2016.
- إلياس شاهد، عبد المنعم فرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفقا لنظام المحاسبة المالية ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 05، جوان 2016.
- موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2019.
- هجيرة بوزوينة، واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي "دراسة استطلاعية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، 2019.
- بن عثمان عائشة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 – 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه
- الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019
- هوام جمعة، برايس نورة، توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها وأثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الأصول في ظل التوافق مع معايير IAS – IFRS، الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة - مقاربات علمية وعملية -، 24 و 25 أكتوبر 2017، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017
- 3.6 الجرائد الرسمية
- الجمهورية الجزائرية، القانون 07 – 11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر 25 نوفمبر 2007.
- 4.6 المراجع باللغات الأجنبية
- SAHRAOUI Ali, comptabilité financière, Alger, Berti édition, 2011
7. هوامش:

³ بن عثمان عائشة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية نظام التدقيق الجبائي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005 – 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019، ص 273.

⁴ هوام جمعة، برايس نورة، توجهات المعايير الدولية نحو قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها وأثر تطبيق نظام SCF على قياس قيمة الأصول في ظل التوافق مع معايير IAS – IFRS، الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة - مقاربات علمية وعملية -، 24 و 25 أكتوبر 2017، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ص 10.

¹ لقاء مالك عبد الرحمان، دور الإفصاح المحاسبي في رفع جودة التحاسب الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 47، 2019، ص 109.

² بشير علوان حمد، حيدر عمران سهر، أثر محددات القياس المحاسبي في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1، 2016، ص 217 ص 218.

ص 42.

⁵ الجمهورية الجزائرية، القانون 07 – 11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر 25 نوفمبر 2007، ص 03.

⁶ يقور احمد، صفيح صادق، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي والمالي (SCF)، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 16.

⁷ SAHRAOUI Ali, *comptabilité financière*, Alger, Berti édition, 2011, p 20.

⁸ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية –IFRS-، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 11.

⁹ إلياس شاهد، عبد المنعم فرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفقا لنظام المحاسبة المالية ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد 05 ، جوان 2016، ص 153.

¹⁰ عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2018، ص 119.

¹¹ ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كأجيبي، وآخرون، السعودية، دار المريخ، 2006، ص 185.

¹² ياسمينه عامرة، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي نظري تطبيقي، الجزائر، ألفا للوثائق، 2019، ص 25.

¹³ مسعود صديقي، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري I.A.S /I.F.R.S، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 37.

¹⁴ هجيرة بوزوينة، واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي "دراسة استطلاعية"، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص 13.

¹⁵ موزارين عبد المجيد، بربري محمد أمين، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2019، ص 65.

¹⁶ المديرية العامة للضرائب، 2014،

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/145-2014-07-14-14-34-02/352-2014-07-08-09-49-50>

¹⁷ ولبي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2019، ص 120.

¹⁸ بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016،